الأمم المتحدة

A/58/549

الجمعية العامة

Distr.: General
3 November 2003
Arabic
Original: Spanish

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٢٩ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه إعلان المنظمات غير الحكومية الكوبية بشأن مناهضة الحظر (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا إذا عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) برونو رودريغيس **باريا**
السفير
الممثل الدائم

131103 121103 03-60588 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

إعلان المنظمات غير الحكومية الكوبية بشأن مناهضة الحظر

علمت المنظمات غير الحكومية الكوبية أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ستقوم في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد دراسة تقرير الأمين العام الذي يتضمن ردود ٨٦ حكومة و ١٩ مؤسسة ووكالة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بمناقشة مشروع قرار مقدم من كوبا معنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا''، ثم التصويت عليه، لذا أعلنت المنظمات غير الحكومية الكوبية في اجتماع منتدى مناهضة الحظر الإعلان التالي:

إن سياسة الإبادة الجماعية المتمثلة في فرض الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا تستند إلى المخططات التوسعية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتجلى فيما يُسمى بمبدأ مونورو ومفهوم المصير الواضح، اللذين يمثلان أداة للتوغل والتدخل في جمهوريات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد تعزز ذلك بالنسبة لحالة كوبا بنظريتي ''المصير الجغرافي'' و ''التفاحة الناضجة'' والأعمال من قبيل التدخل في حرب الاستقلال التي شنتها كوبا ضد إسبانيا، وسياسة التدخل التي اتبعتها الحكومة التالية، وفرض تعديل بلات وقاعدة عسكرية داخل غوانتانامو، وشتى التدخلات المباشرة التي قامت بها قوات الولايات المتحدة، واتفاقات التعامل المتبادل الزائفة، والسيطرة على اقتصادنا وتجارتنا خلال النصف الأول من القرن العشرين.

إن فرض الحظر وتكثيفه يعكس الصراع بين وجود كوبا الحرة ذات السيادة ودولة كوبية تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية أو ملحقة بها. ومن الجلي لنا جميعا أن هدف سياسة الحظر يتمثل في تدمير الدولة الكوبية وفرض إرادة الولايات المتحدة على هذا البلد الصغير من خلال الإكراه والقوة في تحد لأعراف القانون الدولي ومناهضة لإرادة الشعب الكوبي وتصميمه على الدفاع عن سيادته وحقه في تقرير المصير.

إن الحظر المفروض على كوبا قد أحدث أضرارا جسيمة بالاقتصاد الكوبي، قُدرت رسميا بما يزيد على ٧٢ بليون دولار، وهذا لا يشمل مبلغ ٥٤ بليون دولار في شكل أضرار مباشرة تعرضت لها أهداف اقتصادية وأفراد من خلال أعمال التخريب والإرهاب التي تشجعها وتنظمها وتمولها الولايات المتحدة.

إن التكاليف البشرية لا تحصى. فقد جعل الحظر من المستحيل صيانة الأرواح، بما في ذلك أرواح الأطفال الذين حُرموا من الأدوية التي لا غنى عنها، أو تخفيف آلام ومعاناة المرضى. وقد خُفضِّت هذه التكاليف بفضل الجهود والتضحيات التي يبذلها أفراد القطاع الصحي، بيد أن الضرر المعنوي يفوق الحصر.

وبالمثل، فإن المشاريع التي ترمي إلى تعزيز تطوير المجتمع ماديا وروحيا، بما في ذلك المشاريع الثقافية والتربوية والدينية والعلمية والرياضية التي تتضمن تفاعل أعداد كبيرة من العناصر الفاعلة الاجتماعية، ومنها المنظمات غير الحكومية، كان يمكن أن تحقق قدرا أكبر كثيرا من التقدم لولا إعاقتها نتيجة سياسة الحظر وما صاحبها من قوانين جائرة.

ونحن على اقتناع بأن الحرب الاقتصادية التي تشنها الولايات المتحدة ضد كوبا لا تستند إلى أساس قانوني وأنه وفقا لأحكام المادة الثانية (ج) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المعتمدة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، تمثل هذه الحرب عملا من أعمال الإبادة الجماعية، ومن ثم تشكل جريمة بمقتضى القانون الدولي وانتهاكا حقيقيا وصارخا وهائلا ومنهجيا لحقوق الإنسان لدى الشعب الكوبي بأسره.

إن المنظمات غير الحكومية الكوبية تقر وتشيد بالجهود الهائلة التي تبذلها الحكومة الكوبية والمؤسسات الكوبية بغرض كفالة أن يتمتع شعبنا بقدر كبير من المنافع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأن يواصل تقدمه بغية تحسين مستوى حياته، رغم الصعوبات والأضرار الناشئة عن الحرب الاقتصادية التي تتعرض لها كوبا.

وبالمثل، يدين المنتدى سياسة الإبادة الجماعية التي تطبقها الحكومات المتعاقبة للولايات المتحدة ضد بلدنا وتعيد تأكيد دعمها التام للحكومة الكوبية فيما تقوم به من إجراءات ضرورية ترمي إلى إبطال وإحباط أهداف الحظر، وهي تجويع كوبا بغرض فرض الاستسلام عليها، والدفاع عن سيادتنا واستقلالنا الوطني وحقنا في حياة أفضل مهما كانت التكاليف.

إن المنظمات غير الحكومية الكوبية تعلن تضامنها مع الدعوة العادلة لقيام تجارة حرة مع الشركات الإنتاجية والتجارية بالولايات المتحدة، لمنفعة الطرفين، وفقا للقواعد الراسخة دوليا، خاصة لكي تحصل المشاريع والمؤسسات الكوبية على الأغذية والأدوية والمعدات الطبية والمواد التربوية والثقافية والتكنولوجية لصالح أطفالنا ورجالنا ونسائنا، شبابا وكهولا، فضلا عن المعوقين وأفراد الشعب ككل، وكذلك حق مثقفينا وعلمائنا وفنانينا ورياضيينا في حرية التمتع بإمكانية الوصول إلى مصادر المعرفة والمعلومات القائمة داخل الولايات المتحدة

وتبادل معارفنا مع شعب الولايات المتحدة. ومن ثم تعزيز الصداقة والوعي بشكل متبادل بين شعبينا.

وتعرب المنظمات غير الحكومية الكوبية عن امتنانها العميق لما تلقته من دعم ومساعدة من مؤسسات ومنظمات الشعوب الصديقة، بما في ذلك شعب الولايات المتحدة ذاته، وتدعوهم إلى مواصلة زيادة ما يقدمونه من دعم ريثما نحقق النصر في نضالنا. إن مواطني الولايات المتحدة يعانون بالمثل من آثار هذه السياسة التي تتبعها حكومتهم، التي تمنعهم من الممارسة التامة لحقوقهم وحرياتهم الدستورية في علاقاتهم مع كوبا.

وكجزء مما تبذله حكومة الولايات المتحدة من جهود ترمي إلى عزل كوبا، سعت إلى تدويل سياستها العدوانية في كل مجال ممكن من المجالات، حيث تمارس جميع أنواع الضغوط على الحكومات والمؤسسات والأفراد داخل بلدان أخرى وتلجأ إلى الأكاذيب وتشويه الحقائق.

وتحث المنظمات غير الحكومية الكوبية حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أن تنأى بنفسها عن أي عمل من شأنه الإسهام في تطبيق الحظر الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا وأن ترفض رفضا قاطعا سياسات تطبيق القوانين خارج الحدود المتمثلة في قانوني توريسللي وهيلمز بيرتون. ونهيب أيضا بالمنظمات غير الحكومية والاجتماعية الأوروبية أن توقف ما تتخذه من إجراءات في هذا المجال.

كما نناشد ضمير العالم، وندعو إلى استخدام كل الطرق والوسائل التي من شأنها المساعدة على إنهاء الحظر المفروض على بلدنا.

ونلتزم، نحن المنظمات غير الحكومية الكوبية كعناصر فاعلة في المجتمع الكوبي، بواجبنا تجاه هذا الشعب الرائع وبرنامجه في مجال العمل الاجتماعي، ونعلن بلا لبس أننا سوف نبقى على وفائنا إزاء وطننا وإزاء فيدل وسوف نفعل كل ما في وسعنا للمساعدة على ضمان استقلالنا وسيادتنا الوطنية وما تحقق من نصر في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على مدار تلك السنوات من النضال.

هافانا في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣